

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

استئمام مقالة المحقق النائيني حول الارتياب في الإطلاق أو الاشتراط

لقد رصد المحقق النائيني زوايا هذا الشك مفككاً ما بين مسألي «الاستنابة و فعل الغير» و بين مقامي «أصل التكليف و المكلف به» قائلاً:

«وأما:

- إذا كان الشك في السقوط بفعل الغير تبرعاً فحيث إن مرجع الشك إلى الشك في الاشتراط (بالمباشرة) و عدمه (حتى تبرعاً) فلا حالة يكون تعلق التكليف في فرض فعل الغير تبرعاً مشكوكاً فمقتضى القاعدة هو البراءة (عن وجوب البراءة).

- إلا أن التحقيق أن الشك في الاشتراط والإطلاق (أي الدوران بين التعين والتخيير) إن كان من أول الأمر فالأمر كذلك (أي أصل التكليف) إلا أن المقام (المباشرة أو التبرع) ليس من هذا القبيل بل الشك فيه بقاء (فيستصحاب) لا حدوثاً، بيان ذلك: أن التكليف بالقضاء تعلق بالولي حين الموت قطعاً (فأصل التكليف مسلم) و في ذلك الزمان لم يكن تبرع من أحد على الفرض فكان التكليف في زمان فعلياً فإذا شكنا في البقاء (فعاليته) و عدمه بعد فعل الغير من جهة الشك في الاشتراط (بالمباشرة) و عدمه فلا حالة يجري الاستصحاب موضوعاً فيما إذا كان الشك (مسبياً) من جهة الشك في بقاء الموضوع كمسألة الدين أو حكماً فيما إذا لم يكن كذلك كما إذا شكنا في أن الحج الواجب على المريض غير المتمكن من المباشرة هل يسقط بفعل الغير تبرعاً أو لا، فمقتضى الاستصحاب بقاء الوجوب بعد فعل الغير أيضاً (أي نتاج التعين)». [1]

فرغم أن المحقق الخوئي لم يميز بين «الاستنابة و التبرع» و لكنه بالنهاية قد توصل إلى نتاج أستاذه أيضاً قائلاً: [2]

«فالأصل العملي يقتضي الاشتغال، و ذلك لأن المقام على ما عرفت داخل في كبرى مسألة دوران الأمر بين الإطلاق (حتى بالغير) و الاشتراط (عدم فعل الغير) هذا من ناحية، و من ناحية أخرى قد ذكرنا في محله أن فعلية التكليف إنما هي بفعالية شرائطه (كالاستطاعة) فما لم يحرز المكلف فعلية تلك الشرائط لم يحرز كون التكليف فعلياً عليه (وفقاً للمحقق النائيني أيضاً) فالنتيجة على ضوء هاتين الناحيتين هي أن الشك في إطلاق التكليف (بالمباشرة) و اشتراطه (بعد فعل الغير):

1. قد يكون مع عدم إحراز فعلية التكليف، و ذلك كما إذا لم يكن ما يحتمل شرطيته متحققاً من الأول (كالاستطاعة) ففي مثل ذلك بطبيعة الحال يرجع الشك فيه إلى الشك في أصل توجيه التكليف كما إذا احتمل اختصاص وجوب إزالة النجاسة عن المسجد مثلاً بالرجل دون المرأة أو بالحر دون العبد، فلا م حالة يتزدّد العبد و يشك في أصل توجيه التكليف إليه، و كذلك المرأة و هو مورد لأصالة البراءة (عن الاشتراط وبالتالي سيسقط التكليف بيد الجميع).

2. وقد يكون (الشك) مع إحراز فعليّة التكليف، و ذلك كما إذا كان ما يحتمل شرطيته متحققاً من الابتداء (كالحج) ثم ارتفع و زال (الأجل تدخل الغير) و لأجله شك المكلف في بقاء التكليف الفعلي و ارتفاعه (فلا يجري الاستصحاب وفقاً لمنهج المحقق الخوئي في الشبهات الحكمية فكنموذج لذلك: لو أجاب الغير السلام فلا يضمن الرد من المخاطب).

و من الواضح أنه مورد لقاعدة الاستغفال دون البراءة، و لا يختص هذا بمورد دون مورد آخر (قضية شخصية) بل يعم (الاستغفال) كافة الموارد التي شك فيها ببقاء التكليف بعد اليقين بثبوته (كإصدار السلام) و استغفال ذمة المكلف به، و مقامنا من هذا القبيل، فإن الولي مثلاً يعلم باشتغال ذمته بتكليف الميت ابتداءً و لكنه شاك في سقوطه عن ذمته بفعل غيره، و قد عرفت أن المرجع في ذلك هو الاستغفال و عدم السقوط.

- وبكلمة أخرى: أن التكليف إذا توجّه إلى شخص و صار فعلياً في حقه فسقوطه عنه يحتاج إلى العلم بما يكون مسقطاً له (أي الاحتياط) فكلما شك في كون شيء مسقطاً له سواء أكان ذلك فعل الغير أو شيئاً آخر فمقتضى القاعدة عدم السقوط و بقائه في ذمته، و من هذا القبيل ما إذا سلم شخص على أحد فرد السلام شخص ثالث بطبعية الحال يشك المسلم عليه في بقاء التكليف عليه و هو وجوب رد السلام بعد أن علم باشتغال ذمته به، و منشأ هذا الشك هو الشك في اشتراط هذا التكليف بعدم قيام به و عدم اشتراطه، فعلى الأول يسقط بفعله دون الثاني

- و من هنا ذكرنا أن المكلف لو شك في سقوط التكليف (الثابت مسبقاً) عن ذمته من جهة الشك في القدرة (على إكمال العمل فإن القدرة تُعد شرط التنجّز لدى المحقق الخوئي لا الفعلية وفق المشهور، و لهذا ستظل القدرة فعالة ناشطة دوماً) و احتمال العجز عن القيام به بعد فرض وصوله إليه و تنجّزه كما إذا شك في وجوب أداء الدين عليه بعد اشتغال ذمته به من جهة عدم إحراز تمكنه مع فرض مطالبة الدائن فالمرجع في مثل ذلك بطبعية الحال هو أصلالة الاستغفال (أو الاستصحاب لدى المشهور) و وجوب الشخص عليه عن قدرته و تمكنه، و لا يمكنه التمسك بأصلالة البراءة».

و على إثره أيضاً قد انتَهَ المحقق الخميني «الخطابات القانونية» لأجل فعليّة القدرة دوماً إذ قد أمعن أن المشهور «قد احتاطوا لدى الشك في القدرة» فاستنتاج نهج الخطاب القانوني الشاسع بحيث سيُنْفَعُ الحكم بتناً تجاه كافة الأصناف: «العالم والجاهل والناسي وال قادر و العاجز و البالغ و الصبي و...» مصريحاً بأن العلم و القدرة يُعدان شرطَي التنجّز لا الفعلية فإنّها فعالة و نشيطة دوماً، ففي وعاء التردد ستُعدِّم أصلالة البراءة تماماً، فرغم أن الضابطة الأولى تستدعي البراءة حين الشك في فعليّة التكليف - كالجهاد المُعوق - و لكن المحققين الخوئي و الخميني قد احتاطا نظراً لقيديّة القدرة للتنجّز فالفعالية مُمتدّة و سرمدية.

فالمستخلص أن مسألة القدرة - الاحتياطية - تمتاز كثيراً عن مسألة الاستطاعة - البرائية -:

- إذ تُعد «الاستطاعة» شرطَ الفعلية بحيث قد شكّنا منذ البداية في أصل وجوب الحج فتبرئنا منها.

- بينما تُعد «القدرة» - و العلم - شرطَ التنجّز بحيث سيظل الحكم فعلياً دوماً فاستصحابناه - وفقاً للمحققين النائيني و الخميني -.

و غوصاً أوسعاً في تحديد هذا الأصل العملي، سنستعرض تحقيقة المحقق النائيني أيضاً - ضمن الفوائد - قائلاً:

«مقتضى الأصل يختلف باختلاف جهة الشك:

- أمّا من جهة الشك في التعيين و التخيير، فالأصل يقتضي الاستغفال و عدم السقوط بالاستثناء، على ما هو الأقوى عندنا من أنّ الأصل هو الاستغفال في دوران الأمر بين التعيين و التخيير كما حررناه في محله.

- وأمّا من جهة الشّكّ في الإطلاق و الاشتراط، فالاصل العمليّ في موارد دوران الأمر بين الإطلاق و الاشتراط (بعدم فعل الغير) وإن كان يُنتج نتيجة الاشتراط، على عكس الأصل اللّفظيّ (أي الإطلاق المنتج للتّوصيلية) لرجوع الشّكّ فيه إلى الشّكّ في التّكليف في صورة فقدان الشرط، والأصل البراءة عنه، كالشّكّ في وجوب الحجّ عند عدم الاستطاعة لو فرض الشّكّ في اشتراط الوجوب بها، إلاّ أنه في المقام لا يمكن ذلك، لأنّ الشّكّ في المقام راجع إلى مرحلة البقاء و سقوط التّكليف بفعل الغير، لا في مرحلة الجعل و التّبؤ، و مقتضى الاستصحاب هو بقاء التّكليف و عدم سقوطه بفعل الغير، و ما قلناه: من أصلّة البراءة عند دوران الأمر بين الإطلاق و الاشتراط، إنّما هو فيما إذا رجع الشّكّ إلى ناحية التّبؤ كمثال الحجّ، لا إلى ناحية البقاء كما في المقام. هذا تمام الكلام في أصلّة التّبؤية بمعنى اعتبار المبادرة و عدم السقوط بالاستثناء و فعل الغير.»[3]

-
- [1] نایینی محمدحسین. n.d. أجود التقریرات. 1. Vol. ص99-100 قم - ایران: کتابفروشی مصطفوی.
 - [2] خوئی ابوالقاسم. 1410. محاضرات في أصول الفقه (الخوئي). 2. Vol. ص144-145 قم - ایران: انصاریان.
 - [3] نایینی محمدحسین. فوائد الأصول (النائینی). 1. Vol. ص142 قم - ایران: جماعة المدرسین في الحوزة العلمیة بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.